

اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام شعاع تصحيح الخطأ VECM (1996-2016)
 The impact of corruption on economic growth in Algeria Using beam error correction
 VECM (1996-2016).

مختاري ملوكة¹، تسابت عبد الرحمان²

Mokhtari melouka¹, Tsabet Abderrahmen²

¹ جامعة معسكر، الجزائر، mokhtarimelouka@gmail.com

² جامعة معسكر، الجزائر، Tsabet.abderrahmen@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2020/03/15

تاريخ القبول: 2019/12/18

تاريخ الاستلام: 2019/09/28

ملخص:

تبين الدراسات الحديثة أن للفساد آثار سلبية في كل من الكفاءة و النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرات الفساد عين الملائمة على كل من الحافز على الاستثمار و الأنشطة الإنتاجية مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الربح، و على نوعية و كفاءة المرافق العامة، و الأسواق و تخصيص الموارد و العدالة في توزيع الدخل.

تهدف من خلال هذه الدراسة الى اظهار اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016 وذلك باستخدام اختبارات التالية : التكامل المشترك ،السببية وتقدير معادلة النموذج بشعاع تصحيح الخطأ VECM فقد توصلنا الى وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي والفساد في الجزائر .

الكلمات المفتاحية : الحكم الراشد ، الفساد ،النمو الاقتصادي ، شعاع تصحيح الخطأ VECM.

Abstract:

Many studies have shown that corruption has negative effects on both economic efficiency and growth, through the effects of corruption on both incentives for investment and productive activities (as opposed to rent-seeking activities) and on the quality and efficiency of public utilities, markets and Resource allocation and equity in income distribution.

In this study we aim to show the impact of corruption on economic growth in Algeria during the period 1996-2016 using the following tests: common integration, causation and estimation of the equation of the model with VECM, we found a negative relationship between the rate of economic growth and corruption in Algeria.

Key word : Governance, corruption ,economic growth, vector error correction model (VECM).

1. مقدمة

تميزت الأدبيات المعاصرة بجملة من المفاهيم الحديثة التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تغيرات بنيوية عميقة واسعة النطاق، والتي شملت العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العلمية .من بين هذه المفاهيم القديمة المستحدثة "الحكم الرشيد" و"مؤسسات الحوكمة". إن عملية التنمية ليست اقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسسية -بامتياز- لا يمكن إغفالها في إحداث تغيير تنموي مستديم .لذلك تتطلب عملية

التنمية إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي باتجاه تحسين الإنتاجية ورفع مداخيل الأفراد وتعديلات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارة وربما حتى في العادات والقناعات، وكل ذلك يشكل تحديا كبيرا للدول النامية للانتقال إلى مرحلة تنمية أرقى.

من هنا برزت أطروحة الحكم الرشيد ومؤسسات الحوكمة، كونها آليات تستهدف تضافر جهود الجميع وتعبئة الإمكانيات وتخصيص الموارد وتسخير الطاقات لاستعمال أمثل، تساهم فيه جميع مكونات المجتمع دون امتياز أو مفاضلة أو إقصاء.

فالحكم الرشيد جاء لتصحيح أخطاء الدولة الحديثة التي ظهرت بها مجالات جديدة لتدخل الدولة و خصوصا في ظل العولمة، ترتبط بفلسفة الحكم الرشيد مثل محاربة الفقر و محاولة التخفيف من حدته، محاربة الفساد الاقتصادي، حماية المستهلك ، الإهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي، حماية البيئة.

بقيت الجزائر -على غرار دول العالم الثالث - حبيسة هذه الدوامة، فرغم محاولات التنمية المتكررة والحشد الهائل للموارد الطبيعية وكذا الوفرة المالية التي تعرفها من حين لآخر، عندما ترتفع أسعار برميل النفط، إلا أنها لم تستطع كسر هذا الطوق أو تحقيق الإقلاع التنموي كما حققتة الدول الصاعدة حديثا.

إشكالية:

يعتبر مؤشر الفساد عامل اساسي في تحليل الحوكمة كما له تأثير كبير على مستوى الاقتصاد، سنحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكال التالي : ماهو اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

تبرز اهمية الدراسة في تحليل لواقع النمو في الجزائر وكذا تحليل لواقع الحكم الرشيد والتركيز على مؤشر الفساد واثره على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، باعتبار أن الحكم الرشيد يعد شرطا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، ولضمان نجاح عملية التنمية المستدامة لا بد من توفر مبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد .

ستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة دور الحكم الرشيد من خلال اثر مؤشر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر ، محاولة دعم وتجسيد الحكم الرشيد الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن استراتيجية التنمية المستدامة و ما يحققه من مكاسب للدولة و القضاء على الفساد.

لمعرفة أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2015 مستعملين أدوات القياس الاقتصادي والمتمثلة في نموذج VECM بالاعتماد على برنامج 10 eviews، بالإضافة الى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الجانِب النظري للموضوع.

المحور الأول: علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي

1- اثر الفساد على النمو الاقتصادي :

يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال اليات متنوعة كما انه يرتبط ارتباطا وطيدا باقتصاديات الدول الغنية بالبتروول وأوضح دراسة (Raymond Fisman 1999) وجود علاقة سلبية قوية بين لامركزية الإنفاق من جهة و مؤشر الفساد الصادر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية (International Country Risk Guide) من جهة اخرى كما أوضحت أن التغير في معدلات اللامركزية يفسر نحو 62% من التغير في قيمة مؤشر الفساد. وبينت دراسة (A.CooprDrury and All 2006) أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، وغير ان هذا الأثر يكون محدودا في حالة الدول الديمقراطية كما اتضح أيضا وجود علاقة سلبية بينالديمقراطية و الفساد، حيث تساعد الديمقراطية على الحد من الفساد . كما اوضحت نتائج دراسة (Stefan 2007)

¹ Voigt and Lorenz Blume ان هناك علاقة ايجابية قوية بين الديمقراطية من جهة و مؤشر فاعلية الحكومة من جهة اخرى , في حين كان اعلى معامل ارتباط , وبإشارة عكسية, بين الديمقراطية من جهة و شيوع الفساد من جهة اخرى وهو ما يؤكد أهمية الديمقراطية للحد من الفساد . وفي دراسة (2009 Yelena Kalyuzhnova and All)² قامو بنمذجة أسباب الفساد وقياس العلاقة بين الفساد والتطور الاقتصادي في الدول الغنية بمصادر الطاقة وذلك باستخدام بيانات سنوية لـ 48 دولة تحتوي على مصادر الطاقة المتمثلة في البترول والغاز للفترة الممتدة بين 1989-2006 وقد قسمها الباحثون الى مجموعتين رئيسيتين حسب معنوية مصادر الطاقة أي أن الاحتياطات من الغاز و البترول تكون بين 0,2% و 0,4% من إجمالي الاحتياطات العالمية وقد استخدم الباحثون للتعبير عن تبعية الدول للطاقة المتغيرات التالية الصادرات الاولى كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات ، الاحتياطات المؤكدة من البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالإضافة الى المتغيرات الاساسية للطاقة المتمثلة في إنتاج واحتياط البترول والغاز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالإضافة الى المتغيرات الاساسية للطاقة المتمثلة في إنتاج واحتياط البترول والغاز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومتغير الفساد والديمقراطية ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفاق الحكومي والتعليم، ومتغيرات صماء تعبر عن وجود شركة نفطية وطنية وتمثلت النتائج في أن سهولة الولوج الى الانشطة التجارية بتخفيف الاجراءات والانظمة المطبقة يقلل من الفساد اقامة نظام يقوم على الديمقراطية يحسن من تصنيف الدول حسب مؤشر الفساد الدول الغنية بالطاقة مع مستوى تعليم عالي تكون أقل فسادا الفساد يعمل على إضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد وقد خلص البحث الى أن وفرة الطاقة لا تضر النمو الاقتصادي في الدول الغنية بهذه الموارد بالضرورة وأن الفساد هو الذي يحد من عملية التطور الاقتصادي ، ويكمن الحل في تحسين أداء الشركات الوطنية النفطية لتعمل بكفاءة واكثر فاعلية بالإضافة الى إقامة نظام سياسي قائم على الديمقراطية، وهذا سيعمل حتما على التقليل من وجود الفساد واثاره غير المرغوب فيها على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ومعدل نموه .

وتوصل (1995) Mauro³ في دراسته أن الفساد يؤثر على النمو الاقتصادي عبر خفض الاستثمار الخاص، وقد بينت الدراسة التجريبية التي قام بها وجود علاقة ارتباط سلبية واضحة بين الفساد ومعدل الاستثمار وأن مقدار تأثير الفساد على الاستثمار كان كبيرا جدا حيث أن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر الفساد تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار قدرها 2.9 % من الناتج الداخلي الخام . أما فيما يخص الارتباط بين الاستثمار ونوعية المؤسسات فقد بينت الدراسة أن زيادة قدرها انحراف معياري واحد في مؤشر الفعالية البيروقراطية تؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار قدرها 4.75 % من الناتج الداخلي الخام، وتدلل هذه النتائج على الارتباط السليبي بين معدل الاستثمار وكل من الفساد و البيروقراطية.

استعمل Rabah Arezki and Markus Brückner (2011)⁴ في دراستهم مؤشر الفساد . مؤشر الحقوق السياسية . الحريات المدنية المتغير التابع: إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data) لـ 30 دولة مصدرة للنفط ، في الفترة 1992-2005 و توصلت الدراسة الى ان الزيادة في مداخل النفط يؤدي الى زيادة كبيرة في الفساد ، وتدهور كبير في الحقوق السياسية ، وفي الوقت نفسه أدى ذلك الى تحسن ملحوظ في الحريات المدنية . ويمكن تفسير ذلك بان انه لدى النخبة السياسية حافز لتوسيع الحريات المدنية لكن للحد من الحقوق السياسية في وجود مكاسب النفط للتهرب من إعادة التوزيع الدخل والصراع.

تؤيد الدراسة حجة أن هناك اثر كبير للريع على الفساد في الدول التي تساهم فيها الحكومة في إنتاج النفط ، ولعكس بالنسبة للحكومات التي تشارك بقدر ضعيف في إنتاج النفط.

اما دراسة Abderraouf Mtiraoui (2015)⁵ تم استخدام الاستقرار السياسي، التعبير والمساءلة، الديمقراطية، فعالية الحكومة، جودة الأنظمة الإدارية، سيادة القانون، مكافحة الفساد، عدد السكان، الانفتاح التجاري، رأس المال البشري، الاستثمارات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data) لـ 20 لدول التعاون والتنمية OCDE للفترة 1998-2006.

تظهر النتائج التجريبية بالاعتماد على بيانات المقطعية Données de panel أن تأثير الحكم الراشد من خلال الجودة المؤسسية الجيدة وعامل رأس المال البشري على النمو الاقتصادي معنوي (significatif) لمنظمة التعاون والتنمية.

بنينا هدف hbib sekrafi, asma sghair (2018)²، من خلال دراستهما حول تحليل العلاقة بين الفساد النمو الاقتصادي، التدهور البيئي واستهلاك الطاقة، إلى معرفة ما إذا كان استهلاك الطاقة والفساد وجودة البيئة وعدم الاستقرار السياسي يؤثر على النمو الاقتصادي في 13 دولة من منطقة MENA في الفترة 1984-2012، تظهر النتائج العملية أن زيادة الفساد يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والجودة البيئية واستهلاك الطاقة. ومع ذلك، فإن الفساد له تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال استهلاك الطاقة والجودة البيئية، تأثير غير مباشر على جودة البيئة من خلال النمو الاقتصادي وتأثير غير مباشر على استهلاك الطاقة من خلال انبعاثات CO2 والناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، أثر استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون على النمو الاقتصادي. بينت النتائج أيضا أن النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتفاعل سلباً مع التدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي.

دراسة andrzej cieslik, lukasz goszek (2018)³، حول محاربة الفساد، الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي، تستخدم الدراسة بيانات البانل لـ 142 دولة خلال الفترة 1994-2014، تشير النتائج أن الفساد يعيق النمو الاقتصادي بشكل مباشر عن طريق إعاقه الاستثمار. بينت النتائج أن البلدان الأكثر ثراء التي تتمتع بوصول أفضل إلى التمويل الدولي يجب أن تنمو بشكل أسرع وأن تكون أقل عرضة للآثار الضارة للفساد من الاقتصادات الناشئة.

اما دراسة obamuyi. M, olayiwola. O (2019)⁴ حول الفساد، النمو الاقتصادي في الهند ونيجيريا، اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان: (1) للفساد تأثير خنق على النمو الاقتصادي عندما لا يتم تضمين مقاييس رأس المال البشري وعدم الاستقرار السياسي وتكوين رأس المال في تقديرات الهند، (2) للفساد تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي عندما تم إدراج مقاييس رأس المال البشري وعدم الاستقرار السياسي وتكوين رأس المال بالتبادل ودمجها في تقدير الهند، (3) للفساد تأثير خنق على النمو الاقتصادي عندما تم إدراج مقاييس رأس المال البشري، وعدم الاستقرار السياسي وتكوين رأس المال واستبعادها في تقدير نيجيريا، (4) تظهر نتائج آلية النقل أن الفساد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار ورأس المال البشري في كلا البلدين.

2- الدراسات السابقة:

ان هذا الموضوع يعرف اهتمام كبير ومتزايد من طرف الباحثين في مجال التنمية من خلال دراسة العلاقة بين العديد من المتغيرات والمؤشرات، وعليه نذكر بعض الدراسات:

² Hbib sekrafi, asma sghair, examining the relationship between corruption, economic growth, environmental degradation and energy consumption: panel analysis in MENA, journal of the knowledge economy, vol 9, 2018.

³ andrzej cieslik, lukasz goszek, control of corruption, international investment and economic growth; evidence from panel data, world development, vol 103, 2018.

⁴ obamuyi. M, olayiwola. O, corruption and economic growth in India and Nigeria, journal of economics & management, vol 35, 2019.

- دراسة حسن عبد القادر : الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 ، كان هدف الدراسة هو البحث في امكانية النهوض بنظام الادارة المحلية وتحقيق التنمية عن طريق الحكم الراشد.
- دراسة سايح بوزيد : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة العربية ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2012-2013 ، تطرقت الدراسة الى تحليل واقع التنمية المستدامة وطرق تفعيل الحكم الراشد كدعامة رئيسية في ادارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية واهميته في تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات.
- دراسة الاخضر عزي ، غالم جلطي : قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد -تجربة الجزائر ، مقال بمجلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد الاول ، 2006 ، تناول المقال الدور الجديد للدولة في محاربة الفقر و الفساد ، وركزت الدراسة على ضرورة اقامة دولة القانون وارساء قواعد الحكم الراشد لتحقيق التنمية الشاملة.

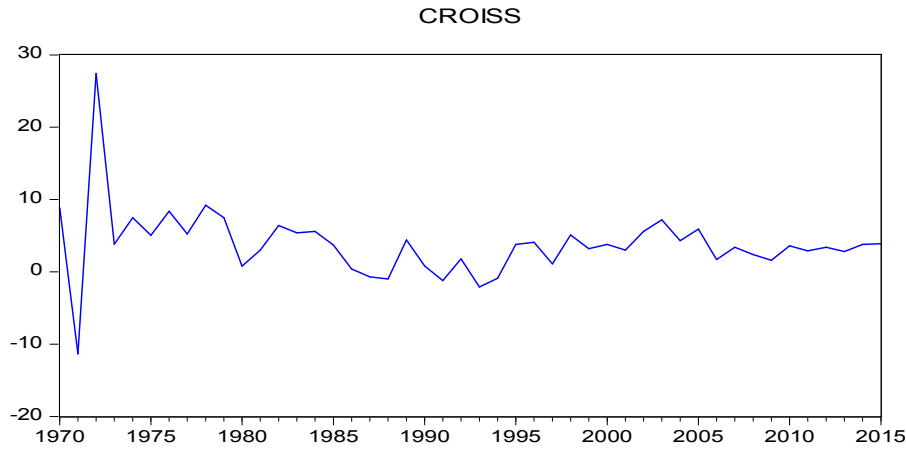
المحور الثاني: دراسة حالة الجزائر

1-تحليل لتطور النمو الاقتصادي ومؤشر الفساد في الجزائر

1-1معدل النمو الاقتصادي :

عرف معدل النمو الاقتصادي مستويات سالبة في الجزائر لمدة طويلة بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1986 ، لكن تغير الوضع إذ أصبح معدل النمو موجبا انطلاقا من سنة 1995 نتيجة تطبيق السلطات الجزائرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1994 والقيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع و تعزيز الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ب40 %.

شكل رقم 01 : تطور مؤشر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر



Source : world bank, <https://data.worldbank.org/indicator>

و بعد تسجيل معدلات نمو قدرت ب - 2.1 % و 0.90 % - سنة 1993 و 1994 على التوالي، ارتفع إلى 3.8 % عام 1995 و 4.1 % عام 1996 حسب معطيات البنك الدولي، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا في معدل النمو الذي بلغ 1.1 % بسبب الانخفاض الملموس في المنتجات 2.4 % الفلاحية ، ثم عرف استقرار عند مستوى 3% تقريبا ، لكن شهدت سنة 2003 ارتفاع مبهز في معدل النمو حيث بلغ 7.2 % و ذلك نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي.

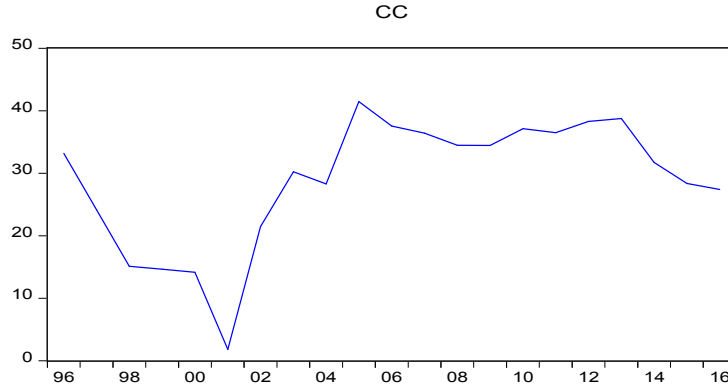
لكن هذه المعدلات المرتفعة ما كانت لتتحقق إلا بفضل عوامل خارجية المتمثلة في المستوى المرتفع لأسعار المحروقات في السوق الدولية، و أيضا نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كلف غلafa مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار و هي الناجمة أصلا من مداخليل البترول المرتفعة نتيجة الأوضاع الملائمة للأسعار في السوق العالمية.

ارتبط معدل النمو في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 و 2002 ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية و لا يمكن التحكم فيها داخليا، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 28.6 % سنة 1985 و ارتفعت إلى 40.1 % عام 2002 الأمر الذي يبين الوزن الكبير الذي يمثلته قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني. شهدت الجزائر بعد فترة من النمو القوي بلغ متوسطه 4.5 % سنويا في سنوات 2000 ،تباطؤا في النمو عام 2006 وصل إلى 2%، مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات الذي تراجع إنتاجه ب 2.5 % نتيجة لأعمال الصيانة و انخفاض الطلب على النفط و الغاز في أوروبا، تبعه انتعاش طفيف للنمو حيث بلغ 3.2 % في عام 2007 ، في حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات معدل 6.4 % . فيما يخص تركيبة الناتج يبقى النمو دائما مرتبطا بقطاع المحروقات.

2-1 مؤشر ضبط الفساد:

يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي: فعالية مبادرات مكافحة الفساد ، الفساد في الإدارة العامة، الفساد في النظام السياسي عائقا أمام الاستثمار الأجنبي ، تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة.

شكل رقم 02 : تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر



Source: The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, www.govindicators.org.

من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل سنة 2000 و 2002 ، إلى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات ، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللدان شدد العقوبات على كل المفسدين .

الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة في الجزائر والتمثلة في يظهر أن:

- ✓ الجزائر صنف في الربع الأخير من الدول خلال هذه السنوات، فيما يتعلق بالمساءلة والتعبير، والاستقرار السياسي.
- ✓ فيما يتعلق بنوعية التنظيمات تقع الجزائر أيضا في الربع الأخير من الدول خلال سنوات 2009، 2000، 2008 ، 1996، 1998.

- ✓ كما صنف في الربع الثالث من الدول منذ 2002 فيما يتعلق بفعالية الحكومة، ضبط الفساد، سيادة القانون، حيث عرفت هذه المؤشرات ترتيب نحو التحسن مع التذبذب.
- ✓ سجلت جميع هذه المؤشرات معدلات سالبة في الجزائر في كل السنوات مما يعكس ضعف المؤسسات في الجزائر.

3- الدراسة القياسية

لتوضيح أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر قمنا بتحديد المتغيرات التالية : مؤشر الفساد (مؤشر الحكم الراشد) مشار اليه ب CC و معدل النمو الاقتصادي المشار اليه في الدراسة ب CROI .

اعتمدنا على احصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة **WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS** و قاعدة مؤشرات التنمية العالمية **WORLD DEVELOPEMNET INDICATORS**.

تمتد فترة الدراسة من 1996 – 2016 ، وذلك حسي البيانات المتوفرة بالجزائر ، بالإستناد على الدراسات السابقة سنحاول تقدير دالة النموذج التالية : $croi = f(cc)$

1-2دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

جدول رقم 01 : استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	عند المستوى ADF			عند الفروق الأولى ADF		
	none	Trend and intercept	intercept	none	Trend and intercept	intercept
GDP	0.7270	0.6122	0.8029	0.0000	0.0051	0.0008
CC	0.0000	0.4057	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على برنامج 10 eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيم المطلقة الإحصائية المقدرة $|j\Phi|$ عند المستوى لكل المتغيرات التالية: GDP ، CC ، اصغر من تلك القيم الحرجة عند كل مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% فاننا نرفض الفرضية العدمية ونعتبر السلسلة الزمنية غير مستقرة أي وجود جذور وحيدة، أما في الفروق الأولى فإن القيم المطلقة الإحصائية المقدرة $|j\Phi|$ للتفاضلات الأولى للمتغيرات اكبر من القيم الحرجة عند كل مستويات معنوية الإحصائية مما ينتج لنا أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى .

2-2 اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

تقوم هذه المرحلة على اختبار JOHANSEN (1988) لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالإعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الحاصلة الأكبر للمصفوفة π ويسمح اختبار JOHANSEN بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويقوم هذا اختبار على تقدير النموذج التالي : $Y_t = \Delta\Delta_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \dots + A_p\Delta Y_{t-p+1} + \prod Y_{t-1} + \varepsilon$ حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي : $P, \pi = \sum_{i=1}^p A_{i-t}$: عدد التأخرات في النموذج ، رتبة المصفوفة $(\pi_p) = R_g$ والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن والجدول التالي يوضح اختبار التكامل المشترك ل Johansen

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

اختبار الأثر					
القيمة الاحتمالية	قيم Eigen	القيم %5	الدرجة	احصائية الأثر π trace	فرضيات التكامل المشترك
0.0057	0.632464	47.85613	56.87904	لا يوجد	
0.2069	0.389383	29.79707	23.84819	على الأكثر 1	
0.5125	0.180376	15.49471	7.569750	على الأكثر 2	
0.3159	0.030017	3.841466	1.005722	على الأكثر 3	
اختبار القيمة العظمى					
القيمة الاحتمالية	قيم Eigen	القيم %5	الدرجة	احصائية الأثر π trace	فرضيات التكامل المشترك
0.0090	0.632464	27.58434	33.03085	لا يوجد	
0.2090	0.389383	21.13162	16.27844	على الأكثر 1	
0.5419	0.180376	14.26460	6.564027	على الأكثر 2	
0.3159	0.030017	3.841466	1.005722	على الأكثر 3	

المصدر: من اعداد الباحثين بالأعتماد على برنامج 10 eviews

يتضح أن إحصائية الأثر أكبر من من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 ٪. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 أي وجود علاقة تكامل متزامن حيث عدد المتجهات التكامل المتزامن هي $r=1$ عند مستوى 5 ٪. مما يدل على علاقة تكامل واحدة بين متغيرات الدراسة.

2-3 نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

من اختبار نموذج تصحيح الخطأ تحصلنا على المعادلة التالية :

$$CROI = 137.6294 - 19.33649CC \dots (01)$$

من المعادلة رقم (01) نجد أن CROI يرتبط سلباً مع CC .

الجدول رقم 03 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

D(LGDP)			
المتغير	المعامل	اختبار t	مستوى دلالة الاختبار p
CointEq1	0.002846	0.00995	0.28600

1.95597	0.25174	0.492401	$D(Lcroi)_{t-1}$
-0.60801	0.25457	-0.154783	$D(Lcroi)_{t-2}$
0.16803	0.22514	0.037830	$D(Lcc)_{t-1}$
-1.14802	0.21704	-0.249162	$D(Lcc)_{t-2}$
2.07580	0.04364	0.090596	C

اختبار التوزيع الطبيعي

probability = , F-statistic =1.090672 ,R-squared= 0.308525

jarque -Bera = 0.108733 , 0.947085

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

،Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Prob. = 0.2379 , Obs*R-squared =4.279685 ,F-statistic=1.543880

Prob. Chi-Square(2) = 0.1177,F(2,20)

اختبار مشكلة اختلاف التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Obs*R- =9.505337 , Prob. F(12,19) = 0.7596 ,F-statistic=0.669053

Prob. Chi-Square(12) = 0.6593,squared

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 10 eviews

من خلال الجدول رقم (05) نجد :

يقدر معامل التحديد (معامل التصحيح) ب 30 % .

بواقي النموذج تتبع توزيع طبيعي من خلال اختبار Jarque -Bera حيث تشير ان قيمة p أكبر من 5 % مما يعني قبول فرضية العدم أن البواقي تتبع توزيع طبيعي .

باستخدام Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test نجد أنه لا يوجد مشكلة

الارتباط الذاتي بين البواقي لأن p أكبر من 5 %.

وباختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey عدم وجود مشكلة

اختلاف التباين بين البواقي لان قيمة p أكبر من 5 % .

نتائج الدراسة

- وجود أثر سالب لمؤشر ضبط الفساد C.C على النمو الاقتصادي : عدم معنوية هذا المتغير إلا أن إشارته السلبية تعتبر صحيحة نظريا أي أن كلما شاع الفساد أثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك ما توصلت إليه دراسة (2006) A.Coopr Drury and Others ودراسة Kwabena Gyimah2002.

- إن الانخفاض في مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر أدى الى حصول الصدمات في الاقتصاد ، وهناك مجموعة من العوامل هي مسؤولة عن فشل الحكومة لتوفير الحكم الجيد الذي يحقق النمو الاقتصادي وتشمل هذه العوامل تنفيذ سياسات اقتصادية مضللة تشوه توزيع الموارد ، الفساد المتفشى والمحسوبية ، إنعدام المساءلة بشكل عام ، نقص في الديمقراطية والحرية السياسية .
- وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو ضرورة بذل جهود قوية داخل الجزائر لتحسين نوعية وفعالية الحكم وذلك بتخفيض مستويات الفساد، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق الاستقرار السياسي وجعل الحكومة أكثر مساءلة أمام مواطنيها و التقدم نحو تشكيل مؤسسات ديمقراطية .

النتائج و التوصيات

- أغلب الدراسات الاقتصادية الحديثة حول الحكم الراشد والنمو الاقتصادي اكدت على الدور المهم لمتغيرات الحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي ، حيث ركزت المقاربة الجديدة لإقتصاد المؤسسات (North, Coase, Williamson) على أن تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم أساليب إدارة الحكم (Bonne Gouvernance) تعتبر العنصر الحاسم في التمييز بين الإقتصاديات السائرة نحو تحقيق المزيد من التقدم والاقتصاديات المتخلفة.
- أثبتت الدراسة على وجود علاقة معنوية سلبية بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مما يدعو الى اعادة نظر جذرية في نوعية الحكم ككل ومحاولة تحسين نوعية التنظيمات والقيام بالاصلاحات اللازمة للقضاء على الفساد .
- لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد يتطلب الأمر أكثر من تحكم في التوازنات المالية، إصلاح مؤسسي للقواعد والقوانين والإجراءات، كحماية أكثر لحقوق الملكية ، وكل ما يتعلق بإرساء مبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد.

5. قائمة المراجع:

- ¹ Lorenz blume , Stefan voigt, supreme audit institutions , cross-country assesment, ICER working paper ,03-2007.
- ² Yelena kalyuzhova, ali kutan, taner yegit, corruption and economic developpement in energy-rich economies, comparative economic studies, 2009, 51.
- ³ Paolo mauro, corruption and growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3 (Aug., 1995)
- ⁴ Rabah Arezki and Markus Brückner, Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions The University of Adelaide School of Economics January 2011.
- ⁵ Abderraouf Mtiraouin, Governance, Human Capital and Economic Growth in OECD countries: Applying the dynamic panel data (GMM) MPRA Paper No. 61119, February 2015.
- ⁶ Hbib sekrafi, asma sghair, examining the relationship between corruption , economic growth, environmental degradation and energy consumption :panel analysis in MENA, journal of the knowledge economy, vol 9, 2018.
- ⁷ andrzej cieslik, lukasz goszek, control of corruption ,international investment and economic growth ;evidence from panel data, world devolvment, vol 103, 2018.
- ⁸ obamuyi. M, olayiwola. O, corruption and economic growth in India and Nigeria, journal of economics & management, vol 35, 2019.